مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: الصراع على النفط والغاز في الحوض الشرقي للبحر المتوسط
اسم الكاتب: د. عبدالعزيز المنصور، د. محمد حسون، بشار أحمد نرش
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/4467
تاريخ الاسترداد: 2026/04/18 10:30 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (35) العدد (7) 2013
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (35) No. (7) 2013

الصراع على النفط و الغاز في الحوض الشرقي للبحر المتوسط

الدكتور عبد العزيز المنصور*
الدكتور محمد حسون**
بشار أحمد نرش***

(تاريخ الإيداع 27 / 2 / 2013. قُبِل للنشر في 19 / 11 / 2013)

□ ملخّص □

تعد منطقة "الشرق الأوسط" من أكثر مناطق العالم توتراً ، و ترتبط هذه التوترات بشكل أساسي بوجود الكيان الصهيوني ككيان غاصب مزروع في قلب المنطقة، والذي يسعى إلى استغلال و سرقة أي أراضي وثروات تقع عليها يديه .

ومع اكتشاف الاحتياطات الضخمة من الغاز و النفط في الحوض الشرقي للمتوسط تصاعدت حدّة التوترات في المنطقة بعد المساعي الإسرائيلية لاستغلال هذه الاحتياطات و سرقتها دون الأخذ بعين الاعتبار حقوق الأطراف الأخرى ، و هو ما أدّى إلى نشوب خلافات و صراعات ثنائية و متعددة الأطراف بين دول المنطقة ، تلعب "إسرائيل" فيها دوراً رئيسياً .

وتشمل هذه الخلافات و الصراعات ، الصراع اللبناني – "الإسرائيلي" ، والخلاف التركي – القبرصي الذي تدخل فيه "إسرائيل" أيضاً كطرف ثالث .

الكلمات المفتاحيّة : الحوض الشرقي للمتوسط ، الطاقة ، المنطقة الاقتصادية، احتياطي النفط و الغاز .

* أستاذ مساعد – قسم العلاقات الدولية – كلية العلوم السياسية – جامعة دمشق – دمشق – سورية.
** أستاذ مساعد – قسم العلاقات الدولية – كلية العلوم السياسية – جامعة دمشق – دمشق – سورية.
*** طالب دراسات عليا (دكتوراه)– قسم العلاقات الدولية – كلية العلوم السياسية – جامعة دمشق – دمشق – سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (35) العدد (7) 2013
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (35) No. (7) 2013

Conflict on Oil and Gas in Eastern Basin of Mediterranean

Dr. Abd alazez AL- mansor*
Dr.Mohammad Hasson**
Bashar Ahmmad Narsh***

(Received 27 / 2 / 2013. Accepted 19 / 11 / 2013)

□ ABSTRACT □

The "Middle East" is one of the most tense regions of the world, and these tensions linked mainly to the existence of the Zionist entity as an outside intity cruel implanted in the heart of the region, and which seeks to exploit and steal any land and wealth lies in his hands.

And with the discoveries of reserves the vast gas and oil in the levant basin escalated tensions in the region after Israeli efforts to exploit these reserves and stealing these resourses without taking and this led to the outbreak of differences bilateral and multilateral conflicts of interests among the countries in the region which allows Israel to play a key role in these issues, especially the Lebanese – Israeli conflict ,the Turkish – Cyprios case which Israel is third party in such conflicts.

Keywords: Eastren basin of Mediterranean - Energy - Economic Zone –Oil and Gas Reserves.

* **Associate professor, Departmint of International Relations, Faculty of Political Sciences, Damascus University, Damascus, Syria.**
** **Associate professor, Departmint of International Relations, Faculty of Political Sciences, Damascus University, Damascus, Syria.**
*** **Postgraduate Student, Departmint of International Relations, Faculty of Political Sciences, Damascus University, Damascus, Syria.**

مقدمة:

يشكّل اكتشاف النفط والغاز في منطقة الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط ، نقطة تحوّل مهمة في مسيرة العلاقات القائمة في منطقة "الشرق الأوسط" ، قد يكون له دور كبير في قلب موازين القوى ، من خلال تحويل دول تعتبر فقيرة بمصادر الطاقة كقبرص و لبنان و سورية إلى جانب "إسرائيل" ، إلى دول يمكنها أن تستغني عن الاستيراد من الخارج ، بل وأن تتحوّل إلى دول مصدّرة ، وخاصةً في وقتنا الراهن الذي ينمو فيه الطلب العالمي على النفط والغاز لسد الاحتياجات المتزايدة للدول .

فاكتشاف المخزون الضخم من النفط و الغاز قبالة السواحل الشرقية للمتوسط منذ عام 2009م و حتى إعداد هذه الدراسة ، والتي قدّرتها بعض الدراسات بحوالي 345 تريلون قدم مكعّب من الغاز الطبيعي ، وحوالي 3,4 مليار برميل من النفط الخام(*) ، زاد من أهمية منطقة "الشرق الأوسط" كمخزن عملاق للثروات الباطنية، و زاد في نفس الوقت من حدّة التنافس و الصراع بعد مساعي كل من "إسرائيل" و قبرص للتنقيب عن هذه الثروات ورفض تركيا و لبنان لهذا السلوك ، وهو ما أدّى إلى حدوث صراعات و منافسات ثنائية و متعددة الأطراف ، و فتح المجال للخلافات حول ترسيم الحدود البحرية بين دول المنطقة.

و هذا ما ستتطرق إليه الدراسة من خلال تناولها لأهم الاكتشافات النفطية و الغازية في الحوض الشرقي للمتوسط ، ولأهم الخلافات و الصراعات المتصاعدة في المنطقة ، والتي يتصدّرها حالياً الصراع اللبناني – الإسرائيلي المتمحور حول ترسيم الحدود البحرية ، والخلاف التركي – القبرصي المتمحور حول أحقيّة قبرص في التنقيب و الاكتشاف ، في ظل استمرار انقسام جزيرة قبرص إلى شطرين شمالي و جنوبي ، إلى جانب التطرق إلى دور النفط و الغاز في الحرب على سورية.

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في ظاهرة الصراع بين عدد من الأطراف حول ثروات النفط و الغاز في الحوض الشرقي للمتوسط، والذي تقوم "إسرائيل" فيه بدور محوري و مركزي لسرقة هذه الثروات ، وهذا الصراع له امتدادات عميقة زادت من حدة هذا الصراع.

أهمية البحث و أهدافه :

تبدو أهمية البحث من خلال تناوله لمفهوم مهم في العلاقات الدولية (مفهوم الصراع و التنافس)، و ذلك من خلال دراسة الصراع على النفط و الغاز في الحوض الشرقي للمتوسط، وما يمكن أن يجره هذا الصراع من مشكلات قد تتحوّل إلى حروب في ظل وجود "إسرائيل" ككيان غاصب لا تقف مطامعه حول اغتصاب الأرض ، وإنّما تتعداه إلى اغتصاب كل ما تقع عينيه و يديه عليه.

---

* **- هذه الأرقام حسب تقديرات معهد الدراسات الجيولوجي الأمريكي USGS، الموجودة في :**
US Department of the Interior, "Levant basin holds 122 trillion cubic feet of natural gas," U.S. Geological Survey Fact Sheet 2010–3014, March 2010-April 10, 2010.

في حين يهدف البحث إلى دراسة أهم الاكتشافات النفطية و الغازية في الحوض الشرقي للمتوسط ، إلى جانب دراسة أهم الخلافات و الصراعات التي نشبت في هذه المنطقة بعد هذه الاكتشافات، و ما هي مآلات الصراع المستقبلية في ظل وجود "إسرائيل" كطرف أساسي في هذه الخلافات و الصراعات .

منهجية البحث:

المنهج التحليلي :الذي يقوم على التحليلات و إيجاد العلاقات بين مجموعة من المتغيرات بغية الوصول إلى نتائج يستفاد منها في تفسير التباينات المكانية لعناصر الدراسة.

منهج دراسة الحالة : أي دراسة تاريخ الحالة ، أي دراسة حالة الصراع على النفط و الغاز في الحوض الشرقي للمتوسط بين مجموعة الدول المطلة على هذا الحوض ، وسبب اختيار هذا المنهج هو لما يتصف به من تعمّق حول حالة معينة (الصراع).

المبحث الأول : أهم الاكتشافات النفطيّة والغازيّة في الحوض الشرقي للمتوسط :

على الرّغم من تباين التقديرات حول كميّة احتياطات النفط و الغاز في الحوض الشرقي للمتوسط، إلا أنّ جميع هذه التقديرات تؤكّد على اختزان المنطقة كميّات ضخمة من النفط و الغاز.

فحسب معهد الدراسات الجيولوجي الأمريكي USGS ، واستناداً إلى معطيات عمليّات التنقيب السابقة وإلى الدراسات الجيولوجية في المنطقة, فقد قدّر احتياطات النفط والغاز في الحوض الشرقي للمتوسط بحوالي 3,4 مليار برميل من النفط ، و حوالي 345 تريليون قدم مكعّب من الغاز ([1]).

في حين أشار تقرير لهيئة المساحة الجيولوجية الأمريكية إلى أنّه و على الرّغم من تشابه طبيعة التكوينات الرملية والصخرية في قاع شرق البحر المتوسط ، مع تكوينات مماثلة قبالة سواحل الولايات المتحدة، فإنّ تقديرات المخزون من الغاز والنفط داخل هذه التكوينات يزيد بكثير جداً على مثيله في الولايات المتحدة([2])، و هذا ما أشار إليه أيضاً الناطق الرسمي لبرنامج موارد الطاقة في معهد الدراسات الجيولوجية في الولايات المتحدة USGS بقوله " توازي منطقة الحوض الشرقي للمتوسط كبرى مناطق الاستثمار حول العالم ، فمنابع الغاز فيها أضخم من كل ما تم اكتشافه في الولايات المتحدة، في حين قدّرت مصادر أخرى هذه الاحتياطات بكميات توازي أو ربما تفوق احتياطات إيران المقدرة بأربعين تريليون متر مكعّب من الغاز الطبيعي([3])، كما ويتوقّع خبراء شركة نوبل إنرجي أنّ هذا الحوض يوجد به 12 منطقة أخرى على الأقل تحوي مخزونات من الغاز تبلغ أكثر من 20 تريليون قدم مكعب، كما تقدّر الشركة أيضاً مخزونات النفط الخام القابلة للاكتشاف من الحوض بحوالي 3,7 مليار برميل([4]) ، وهو ما يجعل **من الحوض الشرقي للمتوسط أحد أكبر الأحواض العالميّة الغنية بالنفط و الغاز ، كما هو موضّح في الجدول رقم (1) .**

1- US Department of the Interior, "Levant basin holds 122 trillion cubic feet of natural gas," U.S. Geological Survey Fact Sheet 2010–3014, March 2010- April 10, 2010.

2 - John B. Alterman. China's Soft Power in the Middle East. http://csis.org/files/media/csis/pub...wer__chap,5pdf -

3 - US Department of the Interior, "Levant basin holds 122 trillion cubic feet of natural gas," U.S. Geological Survey Fact Sheet 2010–3014, March 2010- April 10, 2010.

4 - إبراهيم نوار، "غاز المشرق :خريطة جديدة للطاقة في منطقة الشرق الأوسط" ، مجلة السياسة الدولية، العدد 188، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام ، نيسان 2012)، ص 67.

جدول رقم (1)

احتياطي الغاز في الأحواض الكبرى في العالم

اسم الحوض	احتياطي الغاز
حوض سيبيريا الغربي	18200 مليار متر مكعب
حوض الربع الخالي (السعودية – اليمن)	12062 مليار متر مكعب
الحوض الشرقي للمتوسط	9700 مليار متر مكعب
حوض الغور (شرقي السعودية)	6427 مليار متر مكعب
سلسلة زاكروس (الخليج العربي)	6003 مليار متر مكعب

US Department of the Interior, "Levant basin holds 122 trillion cubic feet of natural gas," U.S. Geological Survey Fact Sheet 2010–3014, March 2010-April 10, 2010.

وبالتالي، يُظهر الجدول السابق أنّ الحوض الشرقي للمتوسط يحتل المرتبة الثالثة من حيث الاحتياطات الغازية بعد حوضي سيبيريا ، الذي يحتل المرتبة الأولى عالمياً من حيث الاحتياطات، و حوض الربع الخالي، الذي يحتل المرتبة الثانية عالمياً ، وهو ما يجعل الحوض الشرقي للمتوسط يحتل أهمية كبيرة في سياسات القوى الإقليمية و الدولية في العالم، و يحظى أيضاً باهتمام العديد من الشركات النفطية الكبرى ، كشركة نوبل انرجي الأمريكية ، وشركة غازبروم الروسية ، و شركة ايني الإيطالية ، وغيرها من الشركات.

أمّا فيما يتعلّق بعمليات الاستكشاف و التنقيب في المنطقة فتعود إلى عام 1948 م ، بعد إنشاء "إسرائيل" ككيان غاصب في المنطقة، حيث أجرت "إسرائيل"عمليات بحث مهمّة عن البترول والغاز ولمرات عديدة ، ولكنها لم تحقق أيّة نتائج سواءً في البر أو في البحر([1])، و استمرت "إسرائيل" في مساعيها بالبحث حتى ثمانينيات القرن العشرين، وتحديداً إلى عام 1983م ، حيث قدّم خبراء جيولوجيون إسرائيليون دراسات علمية خاصّة أكّدت وجود كميات هائلة من النفط و الغاز في المياه الإقليمية لفلسطين المحتلة ، حيث اكتشفت شركة (باز أويل) الإسرائيلية ، بالاشتراك مع شركة (لابيدوث) بئر نفط أسدود في الساحل الفلسطيني المحتل ، تلاه اكتشاف شركة (هاناه) الإسرائيلية لحقل ماسارا–1 في الساحل المطل على البحر المتوسط بدءاً من حيفا حتى الحدود المصرية ، أعقبه قيام مجموعة من المستثمرين الإسرائيليين من أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية بتقديم منحة إلى شركة (الملك داوود) للنفط والغاز الإسرائيلية لتطوير أعمال التنقيب في حقل كافمان في المنطقة التي تقع شمال عسقلان على الساحل المطل على البحر المتوسط ، ثم قامت شركة (اينسرش كوربوريشن) في دالاس بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 1994م بتوقيع عقد مع شركتين إسرائيليتين للتنقيب عن النفط في منطقة (أوف شور) على البحر المتوسط على مساحة 1500 ميل مربع ، ثم قامت الشركة البريطانية للغاز بحفر بئرين في عام 2000م ، سمّي الأول Gaza Marine-1 ، وسمّي الثاني Gaza Marine-2 ، و قدّرت الشركة البريطانية الاحتياطي في الموقع بحوالي 1,4 تريليون قدم مكعب، بقيمة نحو أربعة مليارات دولار، و ما أعقبه من اكتشافات إسرائيلية لحقلي تامار ولفياثان(*) اللذين عُدا من أهم الاكتشافات الغازية في القرن الحادي و العشرين ، كما هو مبيّن في الشكل رقم (1).

1 - "Israel: Leviathan Holds More Gas Than Previously Estimated," Offshore Energy Today, December 19, 2011.

*** – لفياثان : التسمية مستوحاة من كتاب التوراة لوحش خرافي يخرج من جوف البحر و يبتلع ما تقع عليه عيناه في السواحل القريبة و المدن الشاطئية ، و لهذا التسمية دلالات سياسية واضحة لإسرائيل .**

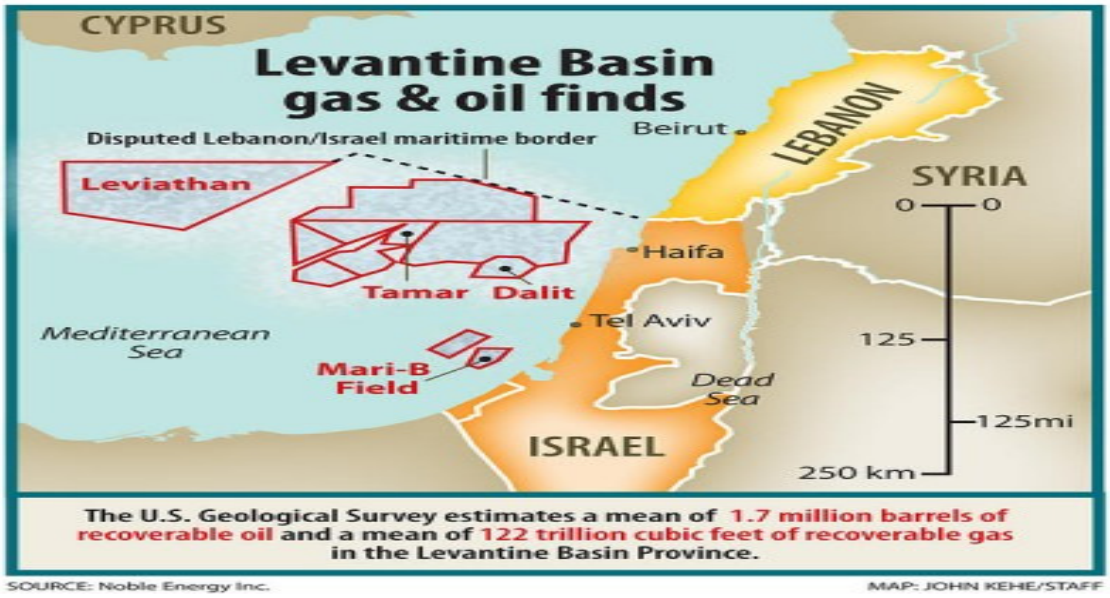

الشكل رقم (1)

الحقول الإسرائيلية المكتشفة في حوض المشرق (تامار و لفياثان و داليت و ماري)

وتكاملت هذه الاكتشافات مع إعلان شركة (نوبل إنرجي) الأمريكية للطاقة في كانون الأول عام 2011م ، عن نجاح أعمال التنقيب قبالة سواحل جمهورية قبرص ، واكتشافها لكميات كبيرة من الغاز في حقل أفروديت قدّرت بنحو 5-8 تريليون قدم مكعّب من الغاز الطبيعي([1]).

أمّا في المياه الإقليمية اللبنانية ، فتعود بدايات عملية الاستكشاف إلى عام 1996 م ، عندما اكتشفت شركة (سبكتروم) البريطانية أنّ الجرف القاري لجهة لبنان في شرقي البحر المتوسط يحوي كميّات ضخمة من الغاز والنفط، إلا أنّ الشركة أوقفت عملها وغادرت لبنان من دون أن تزوّد السلطات اللبنانية بأيّ تقارير عن نتائج عملها، و ذلك بعد ضغوط إسرائيلية على الشركة ومطالبتها بإنهاء عملها و التستر على الأرقام الهائلة التي يحويها القعر البحري اللّبناني من الغاز والنفط، ولا سيّما في الجزء الشمالي منه، حيث المياه أقل عمقاً من الجزء الجنوبي([2]).

وبعد شركة (سبكتروم) البريطانية، استكملت شركة (جي.أي.أس) النرويجية أعمال البحث من خلال قيامها بمسح ثلاثي الأبعاد في الموقع نفسه، أشار إلى أنّ أكبر الكميات النفطية موجودة في الشمال مقابل ساحل العبدة ، وتواصلت أعمال البحث عن النفط حيث أجرت شركة (P.G.S) مسوحات ثلاثية الأبعاد في العامين 2006 – 2007 ، أشارت إلى احتمال وجود كميات تجارية من النفط في مياه لبنان قد تصل إلى 8 مليارات برميل، إلا أنّ الملف لم يتحرك بشكل فعلي إلا بعد إعلان شركة (نوبل إنرجي) الأمريكية للطاقة في 22 حزيران 2010م بعد فحوص زلزالية ثلاثية الأبعاد عن وجود كميات هائلة من الغاز في البحر المتوسط في منطقة تقع قبالة الشواطئ اللبنانية([3])، و مع ذلك لم تبادر لبنان حتى الوقت الراهن إلى استثمار هذه الاحتياطات بشكل جدي و عملي و القيام بأعمال التنقيب و

---

[1] - وليم انغداهل ،بعد اكتشاف الغاز ... صراعات على الأبواب في شرق المتوسط ، ترجمة دلال إبراهيم عن موقع Voltairenet ، صحيفة الثورة السورية ، العدد 14885، الأحد 2012/7/1، ص 17.

[2] - مارون حداد ، كابوس النفط والغاز منذ الانتداب حتى اليوم ، الثروة الجوفية في مهبّ النهب الإسرائيلي واللبنانيون مهتمون بجنس الملائكة ، صحيفة الديار اللبنانية ، العدد 8412،8/7/2012.

[3] - مارون حداد ، كابوس النفط والغاز منذ الانتداب حتى اليوم ، الثروة الجوفية في مهبّ النهب الإسرائيلي واللبنانيون مهتمون بجنس الملائكة ، صحيفة الديار اللبنانية ، العدد 8412،8/7/2012.

الاستخراج و ذلك لأسباب عدّة أهمها الانهماك في الصراعات السياسية الداخلية، وعدم وجود هيئة مهنية متفرغة (إدارة البترول أو شركة نفط وطنية) تُعنى بهذه المسائل.

أمّا في المياه الإقليمية السورية فقد بدأ النشاط الاستكشافي البحري بداية عام 2005م بتنفيذ مسح سايزمي ثنائي الأبعاد للمنطقة البحريّة السوريّة التي غطت نحو 5000 كيلومتر طولي ، قامت به شركة نرويجية تدعى (أنسيس)، توصلت خلاله الشركة إلى اكتشاف 14 حقلاً نفطياً كما هو موضّح في الشكل رقم (2) ، وتمّ خلال المسح تقسيم المنطقة البحريّة السوريّة إلى ثلاث وحدات تكتونية هي حوض اللفياثان ، قوس اللاذقية – رأس البسيط ، وحوض اللاذقية، و هو ما دفع بوزارة النفط السوريّة عام 2007م إلى الإعلان عن طلب عروض عالمي للتنقيب والاستكشاف لأربع بلوكات بحريّة بمساحة 5000 كيلومتر مربع ، إلا أنّه في حينها لم يتقدّم سوى عارض وحيد رفض عرضه لمخالفة دفتر الشروط ، ومع بداية عام 2010م، تمّ إعداد دفتر شروط فني ومالي جديدين والإعلان في 24/3/2011 ، عن طلب عروض أسعار لتنفيذ أعمال استكشاف للنفط والغاز لثلاث بلوكات بحريّة بمساحة 9000 كيلومتر مربع ، ولكن بسبب الأحداث الجارية في سورية منذ آذار 2011 والعقوبات الاقتصادية التي فرضت عليها ، لم يتقدم أحد للإعلان الذي كان تاريخ إغلاقه في13/12/2011م ([1])، إلا أنّ الحرب التي تشهدها سورية و الاصطفاف الدولي الكبير ضدها ، دفعها و نتيجة لعلاقاتها الطيبة مع روسيا و الصين إلى التشاور مع هاتين الدولتين في نيسان 2013م حول كيفيّة المضي قدماً في التنقيب عن الموارد في المياه الإقليمية السورية لاستثمار هذه الموارد قبل سرقتها من قبل "إسرائيل" ([2]) .

المصدر: http://www.voltairenet.org/article173717.htm17/4/2012.

الشكل رقم (2)

الحقول النفطية و الغازية في المياه الإقليمية السورية

[1] - معد عيسى ،" أعلنتها الحكومة السورية قبل أن يعلن عنها الآخرون : احتياطات النفط في المتوسط عامل جذب لاستكشاف مياهنا"، صحيفة الثورة السورية ، العدد 15001، 2012/11/18، ص 3 .

[2] - حسن شقراني ،" نصيحة أمريكية للبنان النفطي : احذ حذو الجارة إسرائيل "، صحيفة الأخبار اللبنانية ، العدد 2087، 2013/8/26.

وعليه، لم تتمكن كل من سورية و لبنان حتى إعداد هذه الدراسة من استثمار ثرواتها في الحوض الشرقي للمتوسط ، وهو ما يضع البلدين أمام مسؤوليات كبيرة في ظل بدء "إسرائيل" باستثمار الآبار التي اكتشفتها، والتي ستُقدم دون أدنى شك على سرقة ثروات بقية الأطراف الأخرى، في ظل عدم ترسيم المناطق البحرية بينها وبين الدول المجاورة لها على سواحل البحر المتوسط ، وخاصّةً فيما يتعلّق بحوض لفياثان الذي يمتد ليشمل عدة دول منها سورية و لبنان.

أمّا فيما يتعلّق بأهم الحقول المكتشفة في المنطقة ، فيمكن الحديث عن عدد من الحقول المهمّة ، وهي :

أولاً– حقل تامار :

تم اكتشاف هذا الحقل في كانون الثاني عام 2009 م بواسطة شركة (نوبل إنرجي) الأمريكية قبالة سواحل فلسطين المحتلة على البحر المتوسط ، و الذي اعتبر كأكبر حقل غاز بحري يتم اكتشافه في المياه العميقة في العالم عام 2009م ، و يتميز غازه بأنّه فائق الجودة.

يبعد حقل تامار مسافة 90 كيلو متر غربي ميناء حيفا([1])، في حين تبلغ احتياطياته المؤكّدة من الغاز الطبيعي نحو 8,4 تريليون قدم مكعّب (238 مليار متر مكعب)، وطاقته الإنتاجية تتراوح ما بين 250 -200 مليون قدم مكعّب يومياً ، و من المتوقّع أن يصل إنتاجه إلى السوق النفطية الإسرائيلية ببداية نيسان عام 2013 م و هو ما سيؤمّن الاكتفاء الذاتي "لإسرائيل" من الغاز الطبيعي لفترة تمتد إلى 35 عاماً .

مع الإشارة هنا إلى أنّ حصص الشركات من حقل تامار تتوزع على الشكل التالي ، تملك شركة (نوبل إنرجي) حصة تبلغ 36 في المئة من الحقل ، في حين تملك شركة (إسرامكو نيجيف) الإسرائيلية حصة قدرها 28,75 في المئة ، و شركتا (أفنر أويل اكسبلوريشن) و (ديليك دريلنج) 15,652 بالمئة لكل منهما ، و الباقي تتوزعه شركات صغيرة أخرى([2]).

ثانياً– حقل لفياثان :

تم اكتشاف حقل لفياثان في نيسان عام 2010م بمسح أجرته دائرة المسح الجيولوجي الأمريكية .

و قدّرت احتياطات هذا الحقل بحوالي 16 تريليون قدم مكعّب من الغاز (450 مليار متر مكعب)، و بحوالي 1,7 مليار برميل من النفط ، جعلت من إقليم حوض ليفاثان حسب الدائرة الأمريكية مماثلاً في أهميته لبعض من أكبر الأقاليم التي تحتوي على احتياطات من الغاز الطبيعي حول العالم ، و أكبر من أي اكتشاف في هذا السياق تمّ في الولايات المتحدة([3]).

يقع حقل لفياثان على مسافة 135 كيلومتر شمال غرب حيفا ، و على بعد 80 كم من بيروت، و على مسافة 47 كيلومتر نحو الجنوب الشرقي من حقل تامار ، وعلى عمق 5 كيلومترات.

---

[1] - سائد الراشد،" احتياطي المتوسط يتجاوز 223 تريليون قدم مكعّب وقرصنة إسرائيلية تتجاوز القانون الدولي"، صحيفة الثورة السورية ، العدد 14839، 2012/5/10، ص 15 .

[2] - Israel: Leviathan Holds More Gas Than Previously Estimated ",*Offshore Energy Today* December 19, 2011

[3] - مالك عوني ،" إنذار مبكر : التوترات المتصاعدة في مياه شرق المتوسط "، مجلة السياسة الدولية ، العدد 186،(القاهرة: مركز الدراسات السياسة و الاستراتيجية بالأهرام ، تشرين الأول 2011)، ص 124.

تبلغ مساحة حوض الحقل حوالي 235 كيلومتر مربع ، و يمتد عبر المناطق المغمورة والبرية الفلسطينية (من ضمنها الضفة الغربية) ،وعبر أراضي كل من لبنان وسورية ومياههما الإقليمية، إضافة إلى المياه القبرصية، أي أنّه يقابل **غالبية البلدان المشرفة على حوض المتوسط([1])، كما هو واضح في الشكل رقم (3)** .

المصدر: http://defense-arab.com/vb/showthread.php?t=52475

الشكل رقم(3) حوض لفياثان

ومن المتوقع أن يبدأ الإنتاج من حقل لفياثان في عام 2017م ، وهو ما سيجعل حينها "إسرائيل" قادرة على أن تؤمّن احتياجاتها من الغاز لعشرات السنين ، إلى جانب جعلها تحتل المرتبة الرابعة عالمياً في تصدير الغاز بعد كل من روسيا وقطر وإيران([2]).

ثالثاً– حقل أفروديت :

تم اكتشاف هذا الحقل في المياه الإقليمية القبرصية من قبل شركة (نوبل إنرجي) الأمريكية في كانون الأول عام 2011م ، ويُعد هذا الاكتشاف أوّل اكتشاف من نوعه في جنوب جزيرة قبرص المقسّمة بين القبارصة اليونانيين في الجنوب، والقبارصة الأتراك في الشمال، كما أنّه يعد باكورة الإعلان عن اكتشافات ضخمة للغاز الطبيعي في المياه العميقة جنوب قبرص، والتي ستمكّنها من تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز على مدى عقود من الزمن([3]) .

يبعد حقل أفروديت مسافة 2 كيلومتر عن حقل لفياثان ، و تقدّر كمية الاحتياطات فيه بحوالي 8 تريليون قدم مكعب (224 مليار متر مكعّب) من الغاز الطبيعي كما هو موضح في الشكل رقم(4) .

---

[1] **- سائد الراشد،" احتياطي المتوسط يتجاوز 223 تريليون قدم مكعّب وقرصنة إسرائيلية تتجاوز القانون الدولي"، مرجع سابق ، ص 15 .**

[2] **- Charles Levinson, Guy Chazan" ,Big Gas Find Sparks a Frenzy in Israel ",*The Wall Street Journal*, December 30, 2010**

[3] **- إبراهيم نوار، "غاز المشرق :خريطة جديدة للطاقة في منطقة الشرق الأوسط "، مرجع سابق، ص 67.**

الشكل رقم (4)

موقع حقل افروديت القبرصي

4- كذلك يمكن الحديث عن مجموعة من الحقول الصغيرة الأخرى ، و التي منها :

- حقل ماري (إسرائيلي) ، والذي تم اكتشافه عام 1994م، و يقع على بعد حوالي 30 كيلومتر من شاطئ مدينة غزة ، و يحتوي على حوالي 1 تريليون قدم مكعّب من الغاز الطبيعي([1]).
- حقل تنين (إسرائيلي) للغاز ، والذي يقع بين حقلي (لفياثان و تامار) ، والذي بدأت شركة (نوبل إنرجي) للطاقة بتطويره في شباط 2012م ، و تقدر احتياطاته بحوالي 34 مليار متر مكعب([2]).
- حقل شمشون (إسرائيلي) ، تم اكتشاف هذا الحقل من قبل شركة (إسرامكو) الإسرائيلية التي بدأت التنقيب فيه في نيسان 2012 م ، و تقدّر احتياطاته بقرابة 65 مليار متر مكعّب ، ويمتد على مساحة 400 كيلومتر مربع ، و يقع على عمق ألف متر تحت سطح البحر جنوب (لفياثان) ، و يبعد مسافة 114 كيلومتر شمال دمياط ، و 237 كيلومتر غرب حيفا ، و وتملك الترخيص شركات إسرائيلية أبرزها «إسرامكو» وشركة » ATP » الأمريكية([3]).
- حقلي سارة و ميرا، واللذين تم اكتشافهما في حزيران 2010 من قبل شركة (هخشارت انرجيا) الإسرائيلية على بعد 70 كيلومتر قبالة بلدة الخضيرة الفلسطينية شمال تل أبيب.
- حقل داليت للغاز: يقع على بعد 13 كيلومتراً شرقي حقل تمار ، و يحتوي على 14 مليار متر مكعب من الغاز.
- حقلي بالون و نوح الإسرائيلية([4]).

[1] - عصام خليفة ، الصراع على النفط و الغاز ...هل يكسب لبنان حقوقه؟، جريد السفير اللبنانية ، العدد 12164، 2012/4/12.

[2] - السفير ، انخراط في الطاقة البديلة ، صحيفة السفير اللبنانية ، العدد 17959، 2012/6/5، ص 16.

[3] - حلمي موسى، شركة إسرائيلية تكشف غاز في حقل شمشون ، صحيفة السفير اللبنانية ، العدد 12221، 2012/7/2.

[4] - السفير ، انخراط في الطاقة البديلة ، مرجع سابق ، ص 16.

جدول رقم (2) أهم الاكتشافات الغازية في حوض المشرق

حقل غاز	الاكتشاف	الإنتاج	الاحتياطي (مليار متر مكعب)
تامار	2009	بداية 2013	238
لفياثان	2010	بداية 2017	450
أفروديت	2011	2013	224
تنين	2012	2013	34
شمشون	2012	2013	65

المصدر : نائل الشافعي ،" إراتوستينس : جبل اسكندري غارق يربط آبار الغاز في لبنان و مصر و إسرائيل وقبرص و تركيا و اليونان"، صحيفة الحياة ، العدد 17959، 2012/6/5،ص 17.

وبالمحصلة ، يمكن القول إنّ معظم الاكتشافات التي حصلت (حتى إعداد هذه الدراسة) ، في الحوض الشرقي هي اكتشافات إسرائيلية ، ومعظمها اكتشف في بداية القرن الحادي والعشرين، و التي كان أهمها حقول تامار ولفياثان و أفروديت باحتياطاتها الضخمة ، والتي لفتت بدورها الانتباه والأنظار إلى هذه المنطقة ، وشكّلت إضافة مهمّة إلى المناطق الغنية بالنفط والغاز في العالم، وهو ما أثار بدوره خلافات و صراعات مابين غالبية البلدان المشرفة على الحوض، وأضافت بؤرة توتر جديدة إلى بؤر التوتر التي تزخر بها منطقة "الشرق الأوسط"، والتي قد تهدد في المراحل اللاحقة بتفجير صراعات عنيفة في هذه المنطقة الحيوية و الهامّة من العالم ، نتيجة لعدم ترسيم الحدود البحرية بين دول المنطقة من جهة ، و من جهة أخرى نتيجة تداخل الحقول المكتشفة في المياه الاقتصادية لأكثر من دولة كحوض لفياثان الذي يقابل غالبية البلدان المشرفة على الحوض (قبرص و سورية و لبنان و"إسرائيل") .

المبحث الثاني : أهم بؤر التوتر في الحوض الشرقي للمتوسط :

يتعلّق التنافس الجديد على موارد المنطقة الاقتصادية في الحوض الشرقي للمتوسط بموردين أساسيين هما الغاز والنفط، اللذين كشفت عمليات البحث و التنقيب عنهما على توافر احتياطاتهما بوفرة تحت مياه منطقة شرق البحر المتوسط([1]).

ومع بدء الدول المعنية بالتحرّك لاستغلال هذه الثروات ، بدأت تُرسم معالم و شكل العلاقات بين الدول المطلّة على الحوض الشرقي للمتوسط ، فمنها ما بدأ يأخذ شكل التحالفات والمبادرات، ومنها ما بدأ يكرّس العدائية والأطماع للهيمنة على أكبر قدر ممكن من المقدّرات في ظل غياب المعالم الحقوقية في المياه الإقليمية والدولية ، وهو ما أسفر بدوره عن بروز محورين رئيسيين للتوتّر في الحوض ، تعلّق أولهما بالصراع اللبناني – الإسرائيلي على ترسيم الحدود البحرية ، وما يرتبط بذلك من أطماع إسرائيلية بثروات لبنان في الحوض ، في حين تعلّق الثاني برد الفعل التركي على عمليات التنقيب القبرصية والإسرائيلية.

[1] **- مالك عوني ،" إنذار مبكر : التوترات المتصاعدة في مياه شرق المتوسط "، مرجع سابق ، ص 124.**

أولاً : الصراع اللبناني – الإسرائيلي :

يُشكّل الصراع بين كل من لبنان و"إسرائيل"، اللتين تعتبران في حالة حرب، مسألة غاية في الصعوبة والتعقيد.

فالعلاقات بين لبنان و"إسرائيل" يحكمها اتفاق وقف إطلاق النار بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1701 الذي صدر في أعقاب العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006م .

وفي السنوات اللاحقة للعدوان بقيت أمور عديدة بين الطرفين عالقة ، منها ما تعلّق بالخروقات الإسرائيلية المستمرّة للأجواء والأراضي اللبنانية التي لم ترسّم بعد ، ومنها ما تعلّق بالاعتداءات الإسرائيلية على ثروات ومقدّرات لبنان في البحر المتوسط ، بعد الاكتشافات النفطية والغازية الضخمة في الحوض الشرقي للمتوسط الذي لم ترسّم حدوده البحرية بعد ، و هو ما جعل من الصراع اللبناني – الإسرائيلي يستفحل في ظل هذه الاكتشافات النفطية والغازية الضخمة.

1- طبيعة الصراع اللبناني – الإسرائيلي :

يمكن القول أنّ طبيعة الصراع اللبناني – الإسرائيلي في الحوض الشرقي للمتوسط مزدوج ، يتعلّق أولهما بعدم وجود اتفاق بين الطرفين لترسيم حدودهما البحرية ، في حين يرتبط الثاني بقضية حقول النفط و الغاز المكتشفة في الحوض نتيجة امتدادها في المياه الاقتصادية للطرفين.

ففيما يتعلّق بالمسألة الأولى ، فيمكن القول أنّ أساس هذا الصراع يرجع إلى الأطماع الإسرائيلية بثروات لبنان ، وعملها على تقديم رؤيتها لترسيم حدودها البحرية مع لبنان بشكل يشكّل اعتداءً واضحاً على حقوق لبنان ، وعلى سيادته في منطقته البحرية.

فلبنان كان قد قدّم إلى الأمم المتحدة في آب 2010م ، خرائط بحريّة تضمن رؤيته للخط الجنوبي لمياهه الاقتصادية حسب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1982م ، طالباً تثبيتها لتأكيد ملكيته على كامل منطقته التي تنصّ عليها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، وهو ما أثار اعتراض "إسرائيل" بعد إجراء وزارة البنى التحتية الإسرائيلية فحوصاً للصيغة اللبنانية لترسيم حدودها مع "إسرائيل" ، بيّنت أنّ الصيغة اللبنانية تشمل آبار غاز و نفط ذات طاقة إنتاجية بقيمة مليارات الدولارات، و تشكّل بالتالي مصلحة اقتصادية حرجة "لإسرائيل" و هو ما دفع برئيس وزرائها (بنيامين نتنياهو) إلى الاعتراض ، و اعتبار الخط الحدودي مع "إسرائيل"، الذي ضمّنه لبنان في تلك الخرائط، يبتعد مسافة جوهرية جنوبي الخط الذي تقترحه "إسرائيل" ويناقض أيضاً الخط الحدودي الذي تضمّنته الاتفاقية البحرية التي وقعتها "إسرائيل" مع قبرص، بل وحتى مع الاتفاقية التي وقّعها لبنان مع قبرص عام 2007م([1])، وهو ما دفع "إسرائيل" بدورها إلى تقديم خرائط بحرية للأمم المتحدة في تموز 2011م تتضمّن رؤيتها لحدودها البحرية الشمالية مع لبنان ، و خريطة هذا الترسيم التي أقرّها مجلس الوزراء الإسرائيلي فيها تجاوز واضح للحقوق اللبنانية ، وتعدّياً صارخاً على مياهه الإقليميّة وهذا ما أكّده لبنان من خلال القول بأنّ "إسرائيل" دفعت نقطة العلامة الحدودية البحرية بينهما عند نقطة التقاطع تلك 15 كيلومتراً باتجاه الشمال ، مما جعلها تقضم مساحة تزيد على 850 كيلومتراً مربعاً من المنطقة البحرية اللبنانية([2])، و هنا يمكن القول أنّ النقطة الأساسية في الخلاف حول هذه المساحة ترجع إلى مطالبة "إسرائيل"

---

[1] - مالك عوني ،" إنذار مبكر : التوترات المتصاعدة في مياه شرق المتوسط "، مرجع سابق ، ص 125.

[2] - محمد صوان ،" لبنان و إسرائيل .. و معركة الغاز و النفط البدائل و الخيارات المتوقعة"، مجلة إلى الأمام ، العدد 2410، (لبنان : دار إلى الأمام للصحافة و النشر ، تشرين الأول 2010)،ص 20.

بأن تكون الحدود البحرية بينها و بين لبنان عمودية على الميل العام للخط الساحلي اللبناني (وهي النقطة 1 في ترسيم الحدود اللبنانية– القبرصية) ، و في هذا الحال سوف يخسر لبنان850 كيلومتر مربع من مياهه لصالح "إسرائيل" ، في حين يسود في لبنان رأي يقول بأنّ الحدود البحرية ترسم خطاً متعامداً على الخط الساحلي عند رأس الناقورة (النقطة 23 في ترسيم الحدود اللبنانية– القبرصية)([1])، و في هذه الحال يرجع 850 كيلومتراً إلى لبنان.

أمّا فيما يتعلّق بالمسألة الثانية المتمحورة حول حقول النفط و الغاز المكتشفة و تداخلها في مياه الطرفين ، فترتبط ارتباطاً مباشراً بالمسألة الأولى ، وتعتبر جزءاً منها .

حيث فجّر اكتشاف حقل لفياثان الذي يُعتبر من أهم الاكتشافات في الحوض الشرقي للمتوسط ، نزاعاً جيوسياسياً بين كل من الطرفين ، حيث يعتبر لبنان أنّ جزءاً من حقل لفياثان الغازي يقع في مياهه الإقليمية وفي منطقته الاقتصادية الخالصة ، في حين ترفض "إسرائيل" هذا الكلام جملةً و تفصلاً ، و تؤكّد أنّها لن تتخلّى عن شبر واحد من هذا الحقل ، و تقوم بنفس الوقت بتطوير هذا الحقل و حقل تامار لاستغلالهما في أقرب وقت ممكن([2])، كما قامت "إسرائيل" بنفس الوقت بتشكيل لجنة وزارية يرأسها (شاؤول تسماح) المدير العام لوزارة الطاقة و الموارد المائية ، فوضتها الحكومة باقتراح السياسات الغازية للاستهلاك الداخلي و التصدير ، والتي انتهت بدورها من إعداد تقريرها النهائي في 29آب 2012م و الذي أكد على أنّ الأولوية في "إسرائيل" هو تحقيق أمن الطاقة ، و حصر كميات التصدير بمعدلات معينة لا يمكن تجاوزها إلا بموافقة وزارة الطاقة والتي قدرتها اللجنة بحوالي 53 بالمئة من الغاز المكتشف([3]).

وعليه، يمكن القول إنّ الطبيعة المزدوجة لهذا الصراع بين لبنان و "إسرائيل" يتمحور حول تحديد المنطقة الاقتصادية لكل طرف ، و الحقول الموجودة في هذه المنطقة و امتدادها أو تداخلها مع المنطقة الاقتصادية للطرف الأخر .

ولتحديد هذه المنطقة يمكن الرجوع إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982م ، و التي أعطت لكل دولة معترف بها من قبل الأمم المتحدة مساحة مائية تمتد حتى 12 ميلاً بحرياً (أو 22 كيلو متر) بدءاً من حدود اليابسة ، ومن حق الدولة أن تقوم باستثمارها في التنقيب عن النفط والموارد الطبيعية الأخرى , يليها منطقة اقتصادية تُمنح الدولة فيها حقوق خاصة مرتبطة بالثروات الموجودة في البحار ، و التي حددتها الاتفاقية الثالثة للأمم المتحدة لقانون البحار الساري المفعول منذ تشرين الثاني 1994م لمسافة 200 ميلاً بحرياً ، والتي يفترض أن يسبق إعلانها الرسمي من قبل أي دولة إبلاغ الدول الأخرى التي لها معها حدود مائية عن هذا الأمر ، وهذا ما لم تفعله "إسرائيل" عندما قامت بترسيم حدودها البحرية مع قبرص من طرف واحد، ضاربة بعرض الحائط كل القوانين البحرية الدولية التي لا تعترف بها أصلاً ، مما ألحق الضرر بلبنان.

وهو ما يجعل من مشكلة ترسيم الحدود البحرية بين الطرفين مسألة معقدة ، خاصة و أنّ "إسرائيل" لم توقّع على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، و بالتالي فهي تعتبر أنّ هذه الاتفاقية غير ملزمة لها ، ليكون التساؤل هنا ، ما خيارات لبنان لصون ثرواته و موارده الطبيعية في الحوض الشرقي للمتوسط دون ترك المجال "لإسرائيل" لسرقة هذه الموارد ؟.

---

[1] - نائل الشافعي ،" إراتوستينس : جبل اسكندري غارق يربط آبار الغاز في لبنان و مصر و إسرائيل و قبرص و تركيا و اليونان"، مرجع سابق ،ص 17.

[2] - وليام انغدال ، اكتشافات النفط و الغاز في المتوسط ... الصراعات القادمة، مرجع سابق، ص 17.

[3] - وليد خدوري ، أمن الطاقة أولوية لإسرائيل ، صحيفة الحياة اللبنانية ، العدد 18062، 2012/9/16.

2- خيارات و بدائل لبنان في ظل الصراع مع "إسرائيل":

وللإجابة عن هذا التساؤل يمكن الإشارة إلى نقطتين هامّتين متعلّقتين بالصراع بين لبنان و "إسرائيل" فيما يتعلّق بترسيم الحدود البحرية بينهما ، والصراع حول الحقول المكتشفة.

- النقطة الأولى تتعلّق بالاتفاق الذي حصل بين قبرص و "إسرائيل" حول ترسيم الحدود البحرية بينهما والذي لم يلحظ مصالح لبنان ، ولم يلحظ حدود لبنان البحرية ، وكذلك إمكانية استغلال الأخير للمنطقة الاقتصادية الخالصة ، حيث قام الاتفاق المذكور باقتطاع جزء كبير من المنطقة الاقتصادية اللبنانية لمصلحة "إسرائيل" ، وحسب قواعد القانون الدولي ، وخاصّةً اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، بالإضافة إلى الأعراف الدولية المتعلّقة بالمعاهدات التي تنص على أنّ أي اتفاق بين دولتين يتوجّب عليه أن لا يلحظ أي ضرر أو غبن أو أذى أو أثر سلبي على دولة ثالثة، و في حال حصل ذلك يعتبر الاتفاق منتهكاً للقانون الدولي ، و بالتالي يجب بطلانه .

وعليه ، يمكن للبنان أن يطلب من قبرص أن تلغي الاتفاق مع "إسرائيل" و كذلك أن تعدّل الاتفاق السابق بين لبنان و قبرص الذي لحظ غبناً بحق لبنان بما يتناسب مع احترام المواثيق و الأعراف الدولية ، وخصوصاً اتفاقية فيينا للمعاهدات الدولية ، و كذلك اتفاقية قانون البحار لعام 1982م .

- أما النقطة الثانية فهي أنّ لبنان سبق و أن أرسل إلى الأمم المتحدة في آب 2010م خارطة توضّح ترسيم حدوده البحرية مع "إسرائيل"، و قد قام لبنان بذلك معتمداً على اتفاقية قانون البحار لعام 1982م ، ومعتمداً على أسلوب علمي قامت به وزارتا الخارجية و الدفاع اللبنانيتان و الجيش اللبناني الذي يملك حيثيات و إحداثيات و خرائط و تقنيات و وسائل تسمح له بالتحديد العلمي لحدود لبنان البحرية.

وعليه ، فإنّ إشكال ترسيم الحدود بين لبنان و "إسرائيل" يُفترض أن يُحل حسب القانون الدولي إمّا من خلال مفاوضات مباشرة بين الطرفين المعنيين لبنان و "إسرائيل" ، و هذا ما تطلبه "إسرائيل" ، و كان قد صرّح به المتحدّث باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية (إيغال بالمور) عندما قال : " الحل المفضّل لدينا للحديث مع لبنان حول الحدود البحرية و البرية بالتأكيد هو المفاوضات"([1]) ، "فإسرائيل" لا تريد للأمم المتحدة أصلاً أن تتدخّل في هذا الصراع لأنّ أحد أبرز أسباب افتعالها هذا النزاع هو دفع لبنان إلى التفاوض معها بغية التوصّل إلى اتفاق ثنائي يحقق لها فائدتين ، تكريس قبول لبنان بالتفاوض المباشر معها، و تكريس حقها كلياً أو جزئياً في المساحة البحرية التي اقتطعتها من منطقته الاقتصادية الخالصة في البحر المتوسط([2])، أو من خلال الاتفاق بين الدولتين من أجل التحكيم و الذهاب إلى المحاكم الدولية ، و في هذه الحالة تكون الأمم المتحدة هي المعنية بحل هذا الصراع ، إلا أنّه في نفس الوقت يستحيل إرغام "إسرائيل" على قبول ذلك حتى و إن لجأ لبنان إلى التحكيم الدولي ، فمن المستبعد أن تتوجّه الأمم المتحدة بقرار ملزم تحت الفصل السابع تجاه "إسرائيل" في ظل وجود الفيتو الأمريكي.

إذاً ، يمكن القول أنّه وعلى الرغم من أنّ سلاح الدبلوماسية يبقى سلاح ضروري و مهم للحفاظ على مشروعية الدفاع عن الحق اللبناني ، و يجعل من موقف لبنان الدولي موقفاً شرعياً و قانونياً من خلال احترامه للمواثيق والاتفاقيات الدولية و لجوئه إلى المؤسسات الدولية لمنع أي انتهاك لحقوقه([3])، إلا أنّ السلاح الأقوى والأمضى في حال استمرار الاعتداء الإسرائيلي على حقوق لبنان البحرية ، وعدم تجاوب الأمم المتحدة معه في تثبيت حقوقه البحرية

---

[1] - ربى الحسيني ،" غاز في شرق المتوسط : حقول ملتهبة ، صحيفة السفير اللبنانية "، العدد 12170، 2012/4/28،

[2] - وليام انغدال ، اكتشافات النفط و الغاز في المتوسط ... الصراعات القادمة، مرجع سابق، ص 17.

[3] - جورج ساسين ،" اكتشاف نفط لبنان يتطلب استراتيجيات شفافة لإدارة العائدات و حسن استخدامها"، صحيفة النهار اللبنانية ، العدد 24742، 28 أيار 2012،ص 13.

، يتمثّل بسلاح المقاومة التي أعلنت مرات عدة عن التزامها بتحرير المساحة المغتصبة من المنطقة الاقتصادية اللبنانية([1])، و هو ما أكّده أيضاً الرئيس اللبناني (ميشال سليمان) بقوله : " يجب ألا يُشكك أحد في عزم لبنان واستعداده للدفاع عن حدوده البرية ومنطقته البحرية لحماية حقوقه وثرواته الطبيعية بكل الوسائل المتاحة والمشروعة"([2]).

وعليه ، يمكن رصد مآل الصراع بين لبنان و "إسرائيل" حول الغاز و النفط في الحوض الشرقي للمتوسط عبر قراءة وجهة نظر عدد من الخبراء المتخصصين في شؤون الطاقة و توقعاتهم ، حيث يجمع هؤلاء على أنّ الصراع بين لبنان و "إسرائيل" حول النفط و الغاز مفتوح على أحد خيارين :

1) الخيار الأول : أن يأخذ الصراع شكلاً سياسياً – دبلوماسياً و قانونياً ، و في هذا الوضع من المؤكّد أن لبنان هو الرابح ، و خاصّةً أنّ الأمم المتحدة ستعقد قانون البحار للحكم في أي صراع.

2) الخيار الثاني: أن ترفض "إسرائيل" الإذعان لقانون البحار ، مما سيفتح المجال أمام ثلاث بدائل:

– البديل الأولى : أن لا تجد "إسرائيل" شركات تتعامل معها للتنقيب عن النفط و الغاز ، و خصوصاً في المناطق المتنازع عليها.

– البديل الثاني: أن تنجح "إسرائيل" في استقدام شركات التنقيب ، و لكن من دون الدخول في المنطقة المتنازع عليها ، و بالتالي مراعاة المجال البحري اللبناني .

– البديل الثالث : أن تقوم شركات النفط بنصب منصات التنقيب في المنطقة الاقتصادية اللبنانية في ظل عجز الأمم المتحدة عن إلزام "إسرائيل" بالتوقيع على قانون البحار([3])، و هو ما قد يفتح الباب أمام احتمال نشوب مواجهة عسكرية بين لبنان و "إسرائيل" ، إلا أنّ هذا الاحتمال يبقى في اللحظة الراهنة بعيداً عن الوقوع، لأنّ أي عمليات إنتاج لم تبدأ بعد بالفعل من المناطق المتنازع عليها، ولأنّ تقدير ضررها الفعلي سيكون رهناً بتغيرات أكبر في معادلة الردع والسكون العسكري الحالية بين لبنان، خاصة حزب الله، و"إسرائيل"، إلا أنّ المضمون الآخر يتمثّل في احتمال نقل هذا الصراع ليصبح جزءاً مع معادلة الصراع الأكبر في المنطقة بين "إسرائيل" من جهة ، و لبنان و سورية – والتي يُعد حزب الله طرفاً رئيسياً فيها – من جهة أخرى([4]).

وبالمحصلة ، يمكن القول إنّ من حق لبنان أن يدافع عن حقوقه في ثرواته البحرية بكلّ الوسائل المتاحة و أن يبدأ بالتحرك بثقة أكبر على صعيد استثمار ثرواته في الحوض الشرقي لأنّه بات يستند إلى القوانين والمواثيق الدولية المعمول بها من جهة ، كما أنّه يستند وطنياً إلى قانون قوّة الردع الذي نشأ عن استبسال وصمود المقاومة اللبنانية في حرب 2006م و نتائجها ، و الذي فرض نفسه لاحقاً في المعادلة الوطنية اللبنانية التي تكرّست في البيان الوزاري الرسمي إبّان حكومة (سعد الحريري) السابقة و حكومة (نجيب ميقاتي) الحالية التي تقوم بتسيير الأعمال ، و أكّدته التحركات الأخيرة من قبل كل من الحكومة و البرلمان لسن التشريعات والمراسيم الضرورية القاضية بتسهيل عمليات البحث و التنقيب و فتح المناطق البحرية اللبنانية أمام شركات النفط العالمية .

---

[1] - وليام انغدال ، اكتشافات النفط و الغاز في المتوسط ... الصراعات القادمة، مرجع سابق، ص 17.

[2] - سائد الراشد،" احتياطي المتوسط يتجاوز 223 تريليون قدم مكعّب وقرصنة إسرائيلية تتجاوز القانون الدولي"، مرجع سابق ، ص 15 .

[3] - محمد صوان ،" لبنان و إسرائيل .. و معركة الغاز و النفط البدائل و الخيارات المتوقعة"، مرجع سابق ،ص 21.

[4] - مالك عوني ،" إنذار مبكر : التوترات المتصاعدة في مياه شرق المتوسط "، مرجع سابق ، ص 126.

ثانياً : الخلاف التركي – القبرصي :

لا يقل الخلاف التركي – القبرصي ، في الحوض الشرقي للمتوسط ، أهمية عن الصراع اللبناني – الإسرائيلي.

فالعلاقات بين تركيا و قبرص يحكمها أيضاً غياب أي اتفاق منذ تقسيم الجزيرة في عام 1974م إلى قسمين، شمالي قبرصي– تركي، وجنوبي قبرصي – يوناني، و هذا ما جعل كل طرف لا يعترف بوجود الطرف الثاني ، أي أنّ تركيا لا تعترف بحكومة نيقوسيا القبرصية ، حتى بعد أن أصبحت عضواً في الاتحاد الأوروبي، ولا قبرص تعترف بانفصال الشمال عنها ، والذي يخضع لسيطرة عسكرية تركية ، و هو ما جعل من الخلاف بين الطرفين يشمل على عدّة محاور ، تعلّق بعضها بالمياه الإقليمية و المجال الجوي ، في حين تعلّق بعضها الآخر بتسليح جزر بحر إيجة.

أمّا ما يهمّنا في هذا البحث فهو الخلاف حول ثروات الحوض الشرقي ، و الذي جاء ليزيد الوضع القائم تعقيداً و تأزيماً ، لاسيّما بعد توصّل كل من قبرص و "إسرائيل" إلى اتفاق حول ترسيم الحدود البحرية بينهما ، بعد الكشف عن وجود كميات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي في هذه المياه و خصوصاً في حقل أفروديت القبرصي ، و البدء باستثمار هذه الثروات من قبل الطرفين دون الأخذ بعين الاعتبار الاعتراضات التركية على هذه العمليات.

1– طبيعة الخلاف التركي – القبرصي :

يمكن القول أنّ أساس الخلاف التركي – القبرصي في الحوض الشرقي للمتوسط ، هو قيام قبرص اليونانية بالاستكشاف و التنقيب عن النفط و الغاز في المياه الاقتصادية القبرصية بعد قيامها بعقد اتفاقيات ثنائية لترسيم حدودها البحرية مع كل من مصر و لبنان و "إسرائيل"، دون لحظ الاعتراضات التركية على هذا الأمر، وهو ما أثار حفيظة تركيا لعدم تشميل الجزء الشمالي من قبرص بهذه الاتفاقيات ، و دفعها للإعلان عن معارضتها لعمليات التنقيب القبرصية و الإسرائيلية في منطقة شرق البحر المتوسط باعتبارها سلوكاً منفرداً يعتدي على حقوق أطراف إقليمية أخرى ، و وصف رئيس الوزراء التركي (رجب طيب أردوغان) ما تقوم به قبرص اليونانية و"إسرائيل" من عمليات تنقيب بأنّه جنون مشيراً إلى أنّ السفن الحربية التركية جاهزة في المنطقة([1])، و هو ما ترفضه قبرص التي تؤكّد على حقها بأن تقوم بالتنقيب و الاكتشاف بمياهها الاقتصادية (كما هو واضح في الشكل رقم 5) ، طالما أنّها تتمتع باعتراف كل الدول (عدا تركيا) ، في حين لا يحظى شمال قبرص إلا بالاعتراف التركي([2]).

وعليه ، فإنّ تركيا تنظر إلى مبادرة قبرص بالتنقيب عن النفط و الغاز في الحوض الشرقي للمتوسط ، باعتبارها عودة إلى ظروف وأوضاع عام 1987 م ،عندما كادت أن تقع حرب بين تركيا و اليونان في ذلك العام إثر خلاف حول عمليات التنقيب عن النفط و الغاز في بحر ايجة الذي يقع بين الدولتين ، و وقتها تعهّدت تركيا –بعد تدخّل الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الأوروبية – بوقف عمليات التنقيب في البحر بعد تعهّد اليونان بالأمر ذاته .

أي أنّ الخلاف التركي – القبرصي في منطقة الحوض الشرقي للمتوسط ليس بجديد ، و إنّما هو امتداد لخلافات سابقة قد تهدد مستقبلاً بتطورها إلى حرب قد تنشب بين الطرفين ، و ذلك في حال سارت الأمور بينهما باتجاه يجعل من الحرب لا مفر منها ، و في ظل تأكيد كل طرف بأن حقوقه في ثروات البحر الأبيض المتوسط تعتبر خطاً أحمر لا يجوز المساس بها .

---

[1] - مالك عوني ،" إنذار مبكر : التوترات المتصاعدة في مياه شرق المتوسط "، مرجع سابق ، ص 126.

[2] - سائد الراشد،" احتياطي المتوسط يتجاوز 223 تريليون قدم مكعّب وقرصنة إسرائيلية تتجاوز القانون الدولي"، مرجع سابق ، ص 15.

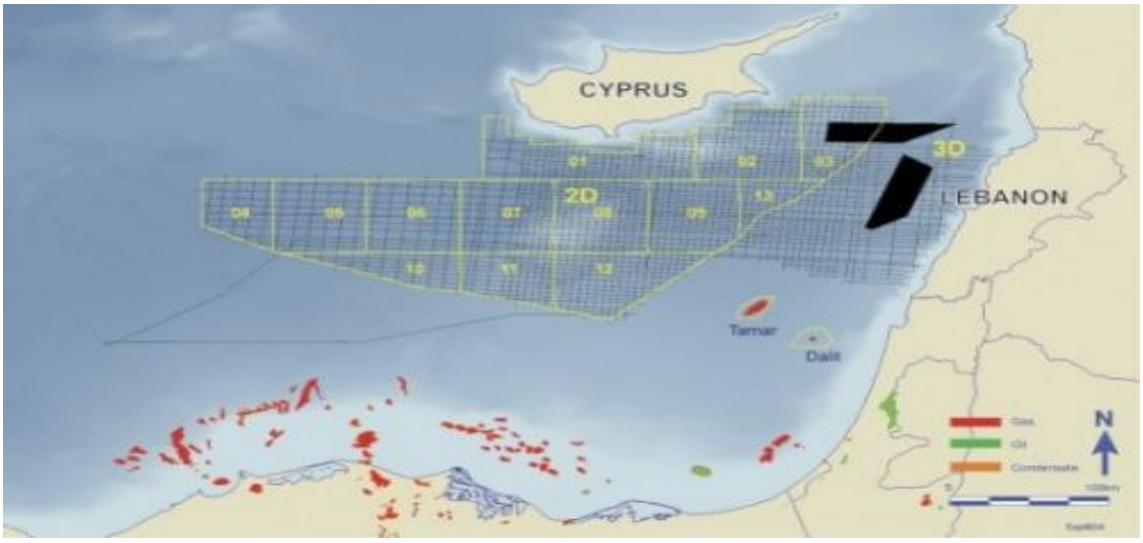

المصدر: http://www.jablah.com/modules/news/article.php?storyid=7461

الشكل رقم (5)

مناطق التنقيب القبرصية في مياهها الاقتصادية

2- أبعاد الخلاف التركي – القبرصي :

لا ينتهي الخلاف التركي – القبرصي في الحوض الشرقي للمتوسط عند حد التصريحات الساخنة أو مجرد التهديد الكلامي ، كون هذا الأمر يفرز جملة من القضايا الرئيسية ذات الشأن بالسيادة على المناطق البحرية الغنية بثرواتها الغازية و النفطية غير المستغلة ، و إنّما قد يفضي الأمر إلى نشوب منازعات قانونية بشأن حدود المياه الإقليمية ، كما أنّ هذا الخلاف لا يقتصر على العلاقات التركية – القبرصية فقط ، و إنّما يتعدّاه أيضاً إلى العلاقات الأوروبية – التركية ، و العلاقات التركية – الإسرائيلية .

ففيما يتعلّق بالمنازعات القانونية ، فإنّ هذا الأمر يبقى مطروحاً بشكل كبير ، وخاصةً أنّ تركيا قد طالبت أكثر من مرّة و على لسان وزير الطاقة التركي (تانر يلدز) ، جمهورية قبرص بوقف مشاريع التنقيب عن الغاز قبالة الجزيرة ، و قامت في نفس الوقت بتوقيع اتفاق مع حكومة القسم التركي من جزيرة قبرص يخولها الاستكشاف نيابةً عنها ، و قامت بعدها مباشرةً بإرسال سفينة مسح زلزالي (بيري ريس) للقيام بعمليات استكشاف بحرية قبالة شمال قبرص بمرافقة سفن حربية([1])، وشرعت بالتنقيب في حقول الغاز الهائلة في الجزء الجنوبي من الجرف القاري لجزيرة قبرص تحت حماية سفن حربية ، كما هددت تركيا أكثر من مرة و على لسان رئيس وزرائها (رجب طيب أردوغان) ، باتخاذ المزيد من الخطوات العقابية والاحتجاجية بحق قبرص و "إسرائيل" ، وتعزيز نشاطها البحري في منطقة شرق البحر المتوسط من خلال إرسال السفن الحربية إلى المنطقة([2]).

أمّا فيما يتعلّق بتأثر هذا الخلاف على العلاقات التركية – الأوربية ، فيبدو من خلال المشاكل العديدة التي أصبحت تواجه علاقات هذين الطرفين بعدما أبدت أوروبا تعاطفاً علنياً و واضحاً مع قبرص اليونانية للتنقيب عن النفط

[1] - مالك عوني ،" إنذار مبكر : التوترات المتصاعدة في مياه شرق المتوسط "، مرجع سابق ، ص 126.

[2] - سائد الراشد،" احتياطي المتوسط يتجاوز 223 تريليون قدم مكعّب وقرصنة إسرائيلية تتجاوز القانون الدولي"، مرجع سابق، ص 15.

والغاز في مياهها الاقتصادية ، و تحديداً في أعقاب احتجاج قبرص (العضو في الاتحاد الأوروبي) ، في تشرين الثاني 2007م ، لدى الأمم المتحدة على مضايقات متكررة من جانب سفن حربية تركية لسفن التنقيب النرويجية قبالة الطرف الجنوبي من الجزيرة بسبب مناطق مخصصة للتنقيب ، و هو ما قد يدفع بالعلاقات بين الطرفين إلى مزيد من المشاكل في ظل إصرار تركيا على موقفها الرافض لاستثمار قبرص ثروات المنطقة دون الأخذ بعين الاعتبار المصالح التركية ، و وقوف الاتحاد الأوربي إلى جانب قبرص باستثمار ثرواتها في الحوض الشرقي.

أمّا فيما يتعلّق بالعلاقات التركية – الإسرائيلية ، فيمكن القول أنّ مساعي "إسرائيل" الحثيثة لبدء إنتاج النفط والغاز في الحوض الشرقي للمتوسط غذّت من أزمة العلاقات بين الطرفين([1])، بعد أن شهد هذه العلاقات توتراً كبيراً ، و سقوط التحالف التركي – الإسرائيلي في أعقاب عملية القرصنة الإسرائيلية ضد سفينة (مرمرة) التركية التي كانت تنقل مساعدات إنسانية لقطاع غزة ، و التي راح ضحيتها تسعة مواطنين أتراك ، و قيام تحالف إسرائيلي – قبرصي قوي طلبت بموجبه "إسرائيل" رسمياً في شباط 2012م ، من حكومة قبرص، تسهيلات أرضيّة جويّة لسلاح الجو الإسرائيلي على شكل مدارج هبوط مؤقتة للطائرات الحربية الإسرائيلية ، أو على شكل قاعدة جوية يستخدمها سلاح الجو الإسرائيلي لحماية منصات استخراج الغاز من مياه البحر المتوسط([2])، وهو ما أثار مخاوف تركيا حول قدرة هذا التحالف بالتأثير على حسابات تركيا إزاء الصراع التركي– اليوناني حول الملف القبرصي ، وملف الجزر البحرية المتنازع عليها في المنطقة البحرية ، إلى جانب مخاوفها من قدرة قبرص من الإفادة من الثروة النفطية والغازية الموعودة ، من أجل تحسين موقعهم في الأزمة القبرصية ، و ربما الانضمام إلى اليونان التي قد تنظر بعين الرضا إلى ثروة قبرصية غير منتظرة تساهم في حل الأزمة الاقتصادية اليونانية المستعصية ، و دفعها في نفس الوقت إلى صياغة تحالفات استراتيجية عبر المنطقة تستهدف منها ضمان حقها في الطاقة و الغاز و هو ما برز في إعلان وزير الطاقة التركي (تانر يلدز) ، أنّ تركيا قد تنقّب عن الغاز الطبيعي في البحر المتوسط بالتعاون مع مصر([3]).

وعليه، يمكن القول أنّ مآل الخلاف بين تركيا و قبرص حول عمليات الاستكشاف للغاز و النفط في الحوض الشرقي للمتوسط مفتوح على عديد من الاحتمالات ، إلا أنّ العديد من الخبراء و المتخصصين في شؤون الطاقة يجمعون على أنّه و على الرغم مما يحدث بين الطرفين ، فإنّ احتمال حدوث صدام مسلح و واسع بين الطرفين يبقى أمراً مستبعداً ، إلا أنّ ذلك لا ينفي احتمال حدوث مناوشات محدودة في المدى المنظور، في حال استمر كِلا الطرفين في مساعيهما لاستكشاف الغاز قبالة الجزيرة ، ليبقى الحل السياسي هو الأنسب و الذي قد يتوصل إليه الطرفان في ظل وجود رغبة أمريكية للاستفادة من هذه الثروات عبر شركاتها النفطية العاملة في الحوض الشرقي للمتوسط.

ثالثاً: دور النفط و الغاز في الحرب على سورية :

تأخذ الحرب على سورية بعدها الإقليمي و الدولي على جبهة الطاقة، وتحديداً على جبهة النفط و الغاز، اللذين يعدان و بدون نقاش المحرك الأساس للحروب و النزاعات في العالم .

فربما لا يكون من باب المصادفة، أن تبدأ مسرحية "الربيع العربي"، ولا سيما الحرب على سورية، مع طرح موضوع الشروع في استخراج النفط والغاز من الحوض الشرقي للمتوسط .

---

[1] - مالك عوني ،" إنذار مبكر : التوترات المتصاعدة في مياه شرق المتوسط "، مرجع سابق ، ص 126.

[2] - تحسين الحلبي ،" زيارة نتنياهو كأول رئيس حكومة يزور قبرص و مضاعفاتها على أنقرة "، مرجع سابق ،ص 6.

[3] - مالك عوني ،" إنذار مبكر : التوترات المتصاعدة في مياه شرق المتوسط "، مرجع سابق، ص127.

فلو تمّ تناول العلاقة بين "الربيع العربي" و بدء الحرب على سورية ، و بين احتمالات تحوّل الحوض الشرقي للمتوسط إلى منتج رئيس للنفط و الغاز ، لأدركنا مدى العلاقة الكبيرة بين الأمرين ، فالنفط و الغاز المكتشف وبكميات ضخمة في الحوض الشرقي للمتوسط يمثل أحد أهم العوامل ، أو ربما هو العامل الأهم في كل التطورات والأحداث الجارية على الساحة العربيّة بشكلٍ عام ، و الساحة السوريّة بشكلٍ خاص .

فالاكتشافات الضخمة ، و في حال استثمارها من قبل سورية ، ستجعل من سورية منطقة التجميع والإنتاج الأساسية في منطقة الحوض الشرقي للمتوسط ، و خاصّةً بعد توقيع اتفاقية إيرانية – عراقية – سورية في تموز 2011 م ، لنقل الغاز من إيران عبر العراق إلى سورية ، و هو ما سيخلق فضاء استراتيجي – طاقوي سيُفتح جغرافياً و لأوّل مرّة من إيران إلى العراق إلى سورية فلبنان، وهو ما كان يعتبر من الممنوعات لسنين طويلة، من قبل الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الغربية التي تسعى إلى السيطرة على مناطق إنتاج النفط والغاز و وسائل نقلها([1]) ، ولربما ما زاد الحرب على سورية اشتعالاً ، هو الإعلان عن اكتشاف حقل (قاره) في شهر آب 2011م ، في المياه السورية ، مقابل القاعدة الروسية في طرطوس، وسعي روسيا لأن تكون شركة غازبروم الروسية العملاقة هي المطورة لهذا الحقل، بحيث يتم التنسيق، لا المنافسة، بين هذا الغاز والغاز الروسي في السوق الأوروبية([2])، فإذا ما بدأ العمل على استخراج للنفط والغاز و بكميات كبيرة من هذه المنطقة، وبسبب قربها الشديد من أوروبا، فإنّ هذا الأمر سيؤدي إلى انقلاب تام ليس فقط في سوق الطاقة العالمي، بل وفي الاقتصاد والسياسة الدوليين بأكملها([3])، الأمر الذي يفسر حجم الصراع على سورية ولبنان بعد هذه الاكتشافات ، وبروز دور واضح لفرنسا التي تعتبر منطقة شرق المتوسط منطقة نفوذ و مصالح تاريخيّة لها ، وهو دور ينسجم مع طبيعة الغياب الفرنسي منذ الحرب العالمية الثانية ، مما يعني أنّ فرنسا تريد أن يكون لها دور في عالم النفط و الغاز في كل من سورية ولبنان بعد أن اقتطعت حصتها من ثروات ليبيا ، و هو ما يفسر حجم التهديدات التي أطلقتها و ما تزال تطلقها فرنسا ، بالتناغم مع الولايات المتحدة الأمريكية ، باستخدام القوة العسكرية ضد سورية.

إذاً ، يعتبر ملف الغاز الجزء الأهم من خلفيّات الحرب على سورية، فالمشروع الأمريكي لإنشاء أنبوب جديد يجر غاز قطر إلى حمص ومنه إلى أوروبا، و الذي تحتل فيه مدينة حمص وريفها موقع القلب الجغرافي، يمنح كلاً من "إسرائيل" و تركيا مزايا إستراتيجية في معادلة تجارة الغاز العالمية، واحتياجاتهما إليه، و الذي يهدف أيضاً إلى إيصال الغاز القطري و الإسرائيلي إلى البر الأوروبي لمنافسة احتكار روسيا تزويد أوروبا بالغاز ، وتحرير تركيا من الاستمرار في اعتمادها باستيراد الغاز من إيران ، ولمنح " إسرائيل" فرصة ذهبية لتصدير غازها إلى أوروبا براً وبكلفة رخيصة([4]).

أي أنّ معرفة السر الكامن في النفط و الغاز السوري في الحوض الشرقي للمتوسط ، سيفهم الجميع حجم اللعبة على النفط و الغاز ، لأن من يملك سورية يملك "الشرق الأوسط" وبوابة آسيا.

---

[1] - عماد فوزي شعيبي ،" الصراع على الشرق الأوسط : الغاز أولاً"، على الرابط التالي : http://www.voltairenet.org/article173717.htm17/4/2012.

[2] - عبد الحميد زلوم ،" النفط و الغاز و المحافظون الجدد في الأزمة السورية "، على الرابط التالي : http://www.alghad.com/index.php/portal/default/article/14/10/2012.

[3] - جورج حداد ،" الحرب الإسلامية – الأمريكية ضد سورية و النفط و الغاز في شرق المتوسط "، مجلة الحوار المتمدن ، العدد 3981، 2013/1/23، على الرابط : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=342295

[4] - عبد الله جناحي، " الأزمة السورية و علاقتها بالنفط و الغاز الطبيعي "، على الرابط التالي : http://strategy.unblog.fr/2013/04/09.

وعليه ، ومما تقدّم يمكن استخلاص الاستنتاج التالي: إنّ الحرب على سورية تتجاوز تماماً نطاقها القطري والإقليمي، إلى نطاقها الدولي ، ولم يعد بالإمكان إيجاد تسوية سورية . سورية، أو إقليمية على غرار اتفاق الطائف اللبناني، و إنّما التسوية ستكون تسوية دوليّة أساسها طرفان اثنان هما روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية تشارك فيها العديد من القوى الإقليمية و الدولية الأخرى كالصين وتركيا وإيران وأوروبا وإسرائيل"، أي أنّ الأرض السورية في الوقت الراهن هي أرض يتم على ربوعها محاولة تشكيل " شرق أوسط جديد" داخل نظام عالمي جديد ، ويدفع السوريون من بشر وحجر ثمن إعادة التشكيل هذا.

وبالتالي، فإنّ الانخراط الأمريكي و الغربي و حتى العربي في الحرب على سورية، ينطلق من عدة أمور، وهي:

1- السيطرة على الاكتشافات الضخمة من النفط و الغاز في الحوض الشرقي للمتوسط .

2- الاستثمار في الأحداث السورية عبر خلق وضع سياسي يسمح فيها باعتماد حمص كمركز تصدير الغاز القطري والإسرائيلي لأوروبا.

3- خلق مناخ ملائم "لإسرائيل" لسرقة واستغلال و تصدير الغاز دون أيّة معوقات .

وهو ما يوضّح مدى الضغط الكبير و المؤامرة التي تتعرض لها سورية بعد الاكتشافات الضخمة من النفط والغاز في الحوض الشرقي للمتوسط .

الاستنتاجات والتوصيات :

الاستنتاجات :

-يشكّل موردي النفط و الغاز العنصر المركزي والأساسي في الخلاف والصراع بين دول الحوض الشرقي للمتوسط.

-إنّ الحوض الشرقي للمتوسط يعد حوضاً واعداً بالثروات النفطية والغازية، إلا أن شركات النفط والغاز لم تتمكن بعد من تحديد إمكانياتها الاقتصادية الفعلية في الإنتاج ، لذلك فإنه من المتوقع أن يتزايد اهتمام هذه الشركات بالمنطقة في العقود القادمة .

- يوجد النفط و الغاز في الحوض الشرقي للمتوسط على عمق واحد و في حوضٍ واحد، يمتد تحت بر و بحر جميع دول الحوض من تركيا و اليونان إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة.

- من يحفر أولاً يكون بإمكانه أن يستخرج حصته وحصص الدول المجاورة .

- الأطماع الإسرائيلية بهذه الثروات تأذن بإشعال نزاعات و صراعات ثنائية و متعددة الأطراف في المنطقة.

-إنّ أحد أهم أسباب الحرب على سورية هو السيطرة على النفط و الغاز في الحوض الشرقي للمتوسط و فتح المجال "لإسرائيل" لتصدير ثرواتها إلى أوروبا دون أي معوقات .

-إن سيناريوهات الحل متباينة في ظل حاجة "إسرائيل" لهذه الثروة بعد أن انقطع مورد الغاز المصري شبه المجاني بعد الثورة التي أطاحت (بحسني مبارك) ، و حاجة لبنان إليها كمصدر للدخل يساعد على تسديد ديونه الخارجية ، وحاجة سورية إليها لسد حاجاتها و تقوية اقتصادها ، وحاجة قبرص إليها لتجنب الوقوع في المأزق الذي يكاد يُخرج اليونان من الاتحاد الأوروبي ومن منطقة اليورو ، و حاجة تركيا إليها ليس فقط كمصدر إضافي للدخل، و إنّما كمصدر وطني للطاقة التي لا تنتجها .

– مستقبل الخلاف على ثروات النفط والغاز في الحوض الشرقي للمتوسط مفتوح على عديد من الاحتمالات التي قد تنذر بنشوب صراع مسلح بين بعض دول المنطقة في ظل وجود "إسرائيل" ككيان غاصب ، وانعدام الثقة بين الأطراف ، وتمسّك كل طرف بمساعيه لاستثمار ثروات المنطقة دون لحظ اعتراضات و مصالح الأطراف الأخرى .

– الإنتاج الموعود من المنطقة أسير ثلاث صراعات و خلافات أساسية ، يتعلّق الأولى بالصراع اللبناني – الإسرائيلي و عدم توقيع "إسرائيل" على معاهدة الأمم المتحدة لقانون البحار والمحيطات والتي تتضمّن المعايير الخاصة بتنظيم وتقسيم عائدات استغلال ثروات البحار والمحيطات ، فيما يرتبط الثاني بالخلاف القبرصي– التركي، أما الخلاف الثالث فيتعلّق بعدم ترسيم الحدود البحرية للمناطق الاقتصادية الخالصة لكل دولة.

التوصيات :

–يجب أن تبادر سورية إلى الدفاع عن ثرواتها في حوض المشرق و استثمار هذه الثروات بأسرع وقت ممكن في ظل وجود "إسرائيل" كطرف غاصب في هذا الصراع .

–يجب على لبنان أن يدافع عن حقوقه في ثرواته البحرية بكلّ الوسائل المتاحة و أن يبدأ بالتحرك بثقة أكبر على صعيد استثمار ثرواته في حوض المشرق لأنّه بات يستند إلى القوانين و المواثيق الدولية المعمول بها من جهة ، كما أنّه يستند وطنياً إلى قانون قوّة الردع الذي نشأ عن استبسال وصمود المقاومة اللبنانية في حرب 2006م و نتائجها.

–يجب على دول الحوض الشرقي للمتوسط أن تبادر إلى ترسيم حدودها البحرية .

–يمكن حل الخلاف التركي – القبرصي بالوسائل السلمية ، و هذا الأمر هو الأفضل للطرفين.

–يجب أن تبادر سورية و لبنان إلى طرح القطاعات الخاصة بها للتنقيب من قبل الشركات العالمية حتى لا تدعان أي مجال لإسرائيل لسرقة هذه الثروات .

المراجع :

1– حداد ، جورج، الحرب الإسلامية – الأمريكية ضد سورية والنفط و الغاز في شرق المتوسط "، مجلة الحوار المتمدن ، العدد 3981، 2013/1/23، على الرابط :
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=342295

2– عوني ، مالك ، إنذار مبكر : التوترات المتصاعدة في مياه شرق المتوسط ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 186، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام ، تشرين الأول 2011).

3– صوان، محمد ، لبنان و إسرائيل .. و معركة الغاز و النفط البدائل و الخيارات المتوقعة، مجلة إلى الأمام ، العدد 2410، (لبنان : دار إلى الأمام للصحافة و النشر ، تشرين الأول 2010).

4– نوار،إبراهيم، غاز المشرق :خريطة جديدة للطاقة في منطقة الشرق الأوسط ، مجلة السياسة الدولية، العدد 188، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام ، نيسان 2012).

5– الحلبي، تحسين، زيارة نتنياهو كأول رئيس حكومة يزور قبرص و مضاعفاتها على أنقرة ، صحيفة الوطن السورية ، العدد 1350، الأحد 2012./2/19.

6– الحسيني، ربى، غاز في شرق المتوسط : حقول ملتهبة ، صحيفة السفير اللبنانية ، العدد 12170، 2012/4/28.

7– الشافعي ، نائل ، إراتوستينس : جبل اسكندري غارق يربط آبار الغاز في لبنان و مصر و إسرائيل و قبرص و تركيا و اليونان، صحيفة الحياة اللبنانية ، العدد 17959، 2012./6/5

8- السفير ، انخراط في الطاقة البديلة ، صحيفة الحياة اللبنانية ، العدد 17959، 5/6/2012.
9- الراشد، سائد ، احتياطي المتوسط يتجاوز 223 تريليون قدم مكعّب وقرصنة إسرائيلية تتجاوز القانون الدولي، صحيفة الثورة السورية ، العدد 14839، 10/5/2012.
10- انغدال ، وليام ،بعد اكتشاف الغاز ... صراعات على الأبواب في شرق المتوسط ، ترجمة دلال إبراهيم عن موقع Voltairenet ، موجودة في صحيفة الثورة ، العدد 14885، الأحد 1/7/2012.
11- انغدال، وليام ، اكتشافات النفط و الغاز في المتوسط ... الصراعات القادمة، ترجمة حسن حسن عن موقع RESEAU VOLTAIRE ، موجود في صحيفة الثورة السورية ، العدد14892، 9/7/2012.
12- بدور ، أيمن ، حقول المتوسط ..أخطر ملفات الصراع القادمة ، صحيفة الثورة السورية ، العدد 14947، 13/9/2012.
13- حداد ، مارون ، كابوس النفط والغاز منذ الانتداب حتى اليوم ، الثروة الجوفية في مهبّ النهب الإسرائيلي واللبنانيون مهتمون بجنس الملائكة ، صحيفة الديار اللبنانية ، العدد 8412،8/7/2012.
14- خدوري ، وليد، أمن الطاقة أولوية لإسرائيل ، صحيفة الحياة اللبنانية ، العدد 18062، 16/9/2012.
15- خليفة ، عصام ، الصراع على النفط و الغاز ...هل يكسب لبنان حقوقه؟ ، صحيفة السفير اللبنانية ، العدد 12164، 12/4/2012.
16- ساسين ، جورج ، اكتشاف نفط لبنان يتطلب استراتيجيات شفافة لإدارة العائدات و حسن استخدامها، صحيفة النهار اللبنانية ، العدد 24742، 28 /5/ 2012.
17- شقراني ، حسن ، نصيحة أمريكية للبنان النفطي : احذ حذو الجارة إسرائيل ، صحيفة الأخبار اللبنانية ، العدد 2087، 26/8/2013.
18- عيسى ، معد ، أعلنتها الحكومة السورية قبل أن يعلن عنها الآخرون : احتياطات النفط في المتوسط عامل جذب لاستكشاف مياهنا، صحيفة الثورة السورية ، العدد 15001، 18/11/2012.
19- موسى، حلمي ، شركة إسرائيلية تكشف غاز في حقل شمشون ، صحيفة السفير اللبنانية ، العدد 12221، 2/7/2012.
20- جناحي، عبد الله ، الأزمة السورية و علاقتها بالنفط و الغاز الطبيعي ، على الرابط التالي : http://strategy.unblog.fr/2013/04/09.
21- زلوم ، عبد الحميد ، النفط و الغاز و المحافظون الجدد في الأزمة السورية، على الرابط: http://www.alghad.com/index.php/portal/default/article/14/10/2012.
22- شعيبي ، عماد فوزي ، الصراع على الشرق الأوسط : الغاز أولاً، ، على الرابط التالي : http://www.voltairenet.org/article173717.htm17/4/2012.
23- Levinson,Charles, Chazan ,Guy, "Big Gas Find Sparks a Frenzy in Israel," The Wall Street Journal, December 30, 2010.
24- "Israel: Leviathan Holds More Gas Than Previously Estimated," Offshore Energy Today, December 19, 2011.
25- US Department of the Interior, "Levant basin holds 122 trillion cubic feet of natural gas," U.S. Geological Survey Fact Sheet 2010–3014, March 2010-April 10, 2010.
26- John B. Alterman. China's Soft Power in the Middle East ، ,on http://csis.org/files/media/csis/pub...wer__chap,5pdf.